دور الدبلوماسية الاقتصادية في قطاع التجارة الخارجية للجزائر

The role of economic diplomacy in the foreign trade sector in Algeria

نورة شرع[1]*، عبد الرزاق مولاي لخضر[2] ، أحمد لعمى[3]

[1] مخبر متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصاديات النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة ورقلة / الجزائر

[2] مخبر متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصاديات النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة ورقلة / الجزائر

[3] مخبر الجامعة والتنمية المحلية المستدامة ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة / الجزائر

تاريخ الاستلام: 2019/09/24؛ **تاريخ المراجعة:**2019/10/01؛ **تاريخ القبول:**2020/01/06

ملخص : يهدف هذا البحث لتقييم فاعلية الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر من خلال دراسة مسار التفاوض لعقد عدة اتفاقيات خاصة في المجال الاقتصادي والتجاري، وانعكاسات هذه الاتفاقيات على قطاع التجارة الخارجية في الجزائر للفترة (2005-2017) ؛ حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لمختلف الإحصائيات المتحصل عليها من الديوان الوطني للإحصائيات، المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصاء، المديرية العامة للجمارك، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. تشير نتائج البحث إلى أن الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر لم تأثر في رفع الصادرات خارج المحروقات.

الكلمات المفتاح : دبلوماسية اقتصادية، اتفاقيات، استثمار أجنبي مباشر، صادرات، واردات.

تصنيف JEL : B27 ؛ F53.

Abstract: This article represents in the first place an évaluation of the economic diplomacy of Algeria through the various economic and trade agreements and its impacts on the foreign trade sector of Algeria during the period 2005-2017.

Different government sources of data have been used to give an analytical basis to the issue.

The results of the study show that the effect of the economic diplomacy of Algeria has been negative and therefore it has not led to an increase in exports of non-oil goods.

Keywords: Economic Diplomacy ; Agreements ; Foreign Direct Investment ; Exports ; Imports.

Jel Classification Codes : B27 ; F53.

* Corresponding author, e-mail: charaa.noura@univ-ouargla.dz

I- تمهيد :

يوم بعد يوم تتزايد العلاقات بين دول العالم في مختلف المجالات، لذا أصبح من الضروري وجود أداة تنظم هذه العلاقات وتضمن استمرارها حتى يعيش العالم في أمان ألا وهي الدبلوماسية الاقتصادية. وعلى الرغم من التطور التكنولوجي في مجال الاتصال الذي يضمن سرعة وصول الرسائل، إلا أن اللقاءات الشخصية التي تقوم بها البعثات الدبلوماسية تضفي نوعا من الخصوصية و المصداقية. و الجزائر كغيرها من دول العالم تتأثر بمتغيراته، فلابد لها أن تحذو حذوة بقية الدول لكي تحجز لها مكانا ضمن هذه العلاقات خاصة في المجال الاقتصادي و التجاري.

1. الإشكالية : لتوضيح ذلك طرحنا السؤال التالي" **ما هي انعكاسات الدبلوماسية الاقتصادية على قطاع التجارة الخارجية بوجه عام و على الصادرات خارج المحروقات بوجه خاص في الجزائر ؟"**

2 .فرضية البحث : وللإجابة على هذا السؤال عمدنا الفرضية التالية : تؤثر الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر تأثيرا إيجابيا على قطاع التجارة الخارجية بصفة عامة و على الصادرات خارج المحروقات بصفة خاصة.

3 .أهمية البحث : تولي اليوم معظم دول العالم اهتمامها بالدبلوماسية الاقتصادية في توطيد العلاقات الخارجية في المجال الاقتصادي بصفة عامة و في مجال المبادلات التجارية بصفة خاصة و التي تعتبر عصب النشاط الاقتصادي.لذا نحاول في بحثنا هذا تسليط الضوء على أهمية الدبلوماسية الاقتصادية في ترقية وتطوير الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.

4 .أهداف البحث : يهدف بحثنا هذا إلى تتبع مسار العلاقات الدبلوماسية للجزائر في المجال التجاري وبالتالي انعكاس هذه الأخيرة على قطاع التجارة الخارجية للجزائر في الآونة الأخيرة.

5 .الدراسات السابقة : قبل التطرق إلى بحثنا سنحاول التطرق إلى بعض الدراسات السابقة منها :

الدراسات الأجنبية :

- قام (S.J.V Moons ; Remco Boer ; 2014) بتحليل ما إذا كان تأثير الشبكة الدبلوماسية على التجارة الخارجية في الدول منخفضة الدخل يختلف عن الدول مرتفعة الدخل بالاعتماد على صادرات 63 دولة على السلع المتجانسة و أخرى غير متجانسة لعام 2006 باستخدام معادلات الجاذبية التي تضم المتغيرات التالية : الصادرات الثنائية للبلدين، المسافة، الدخل الوطني للبلدين، حجم السكان، المساحة، أسعار السلع، البعثات الدبلوماسية، اللغة، الحدود المشتركة على دول ذات الدخل المرتفع، ثم على دول ذات الدخل المنخفض.

  توصل إلى أن :

  - للدبلوماسية الاقتصادية تأثير ايجابي قليل في تجارة السلع المتجانسة و تأثير ايجابي كبير في تجارة السلع غير المتجانسة.
  - للدبلوماسية الاقتصادية تأثير ايجابي قليل للتجارة بين دول شمال شمال و جنوب جنوب.
  - للدبلوماسية الاقتصادية قيمة مضافة أكبر عندما تصدر دول منخفضة الدخل للدول مرتفعة الدخل للسلع غير متجانسة ويكون تأثير أقل في السلع المتجانسة[1].

- و توصل أيضا (Jean Louis CARRERE 2014) أن الشركات الفرنسية أقل نجاحا في التصدير لذا يجب على الوزارات دعمها من خلال زيارات تفاعلية مع مختلف الدول و المطالبة بالمعاملة بالمثل خاصة مع صعود الدول المتنامية في آسيا و إفريقيا، هذا هو هدف الدبلوماسية الاقتصادية ؛ و لتأخذ الدبلوماسية الاقتصادية معناها الكامل عليها القيام بجذب الاستثمار الأجنبي على التراب الفرنسي لخلق فرص عمل[2].

- كما توصل (Balazs Ujvari 2017) إلى أن بنك الاستثمار الأوروبي يلعب دورا رئيسيا في تحسين القدرة التنافسية طويلة المدى لمؤسسات الاتحاد الأوروبي حتى تتمكن من دخول الأسواق الخارجية وهو أحد الأهداف الحيوية للدبلوماسية الاقتصادية الأوروبية، كما يسعى بنك الاستثمار الأوروبي للمساهمة في الدبلوماسية الاقتصادية الأوروبية من خلال الخطة التشغيلية 2017-2018 عن طريق زيادة استخدام صناديقه الخارجية، وسياق العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وآسيا خاصة في أنشطته مع الصين و الهند[3].

الدراسات العربية :

- توصل كل من (بن لخضر محمد العربي و يعقوب أسماء 2016) أن اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي كان ناجحا إلى حد كبير في شقه السياسي من خلال فك الحصار المضروب على الجزائر، وأقل نجاحا في دعم الاقتصاد الوطني[4].

- كما توصلت (ياحي مريم 2018) في دراستها لعلاقة الدبلوماسية الاقتصادية بالتنمية الاقتصادية للجزائر إلى أن اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر لم يحقق الأهداف المسطرة و المتعلقة بالأساس بترقية الصادرات خارج المحروقات و جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بسبب الشروط التقنية و التنظيمية الكثيرة التي يفرضها الجانب الأوروبي على المؤسسات الجزائرية مما صعب على هذه الأخيرة الولوج إلى الأسواق الأوروبية ؛ وحسب ياحي مريم يجب أن يتمتع المفاوض الجزائري بقدرات ذهنية و علمية عالية من أجل نجاح العمل الدبلوماسي بما يخدم التنمية الاقتصادية للجزائر [5].

- و قامت (آمال خالي 2018) للتطرق للتجربة الاندونيسية في توظيف الدبلوماسية الاقتصادية للفترة 2011-2016 متبعة المنهج الكمي، و المنهج الوصفي التحليلي و منهج المقارنة لمختلف البيانات الاقتصادية ؛ توصلت أن اندونيسيا توظف الدبلوماسية الاقتصادية توظيفا كاملا، وانعكس بالإيجاب على تنويع اقتصادها، فانتقلت من دولة مصدرة للمواد الأولية إلى دولة أكثر تنوعا ومناعة في مواجهة الأزمات الاقتصادية[6].

6 . منهج و أدوات جمع بيانات البحث : لمعرفة انعكاس الاتفاقيات المبرمة بين الجزائر و مختلف الدول في مجال قطاع التجارة الخارجية و الاستثمار الأجنبي للفترة 2005-2017 اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي لمبالغ و نسب لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات الإجمالية، الصادرات خارج المحروقات، و الواردات، باستعمال كل من جداول و أشكال بيانية باستخدام برنامج Excel من أجل تبسيط الإحصائيات المتحصل عليها من الديوان الوطني للإحصائيات، المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصاء، المديرية العامة للجمارك، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، و المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات.

II. الإطار المفاهيمي للدبلوماسية الاقتصادية :

1. تعريف الدبلوماسية الاقتصادية : ظهر مصطلح الدبلوماسية منذ القدم وهي كلمة يونانية" دبلوم" ومعناها الوثيقة المطوية التي تعطي لحاملها التوصية الرسمية لدا الدولة المضيفة[7]. وهناك عدة تعاريف نذكر منها [8]:

- الدبلوماسية كمهنة يمارسها شخص ما ؛
- الدبلوماسية تعني الدهاء و الكياسة ؛
- الدبلوماسية علم و فن التمثيل و التفاوض.

2. الأجهزة الدبلوماسية : وهي التي تمارس الدبلوماسية كل من رئيس الدولة، أعضاء الحكومة، المراتب العليا في الدولة، البعثات الدبلوماسية، الموظفون الدبلوماسيون[9].

3. علاقة الدبلوماسية بالاقتصاد : نظرا لتشابك العلاقات و المعاملات الاقتصادية، أصبحت الدبلوماسية تمارس في الجانب الاقتصادي و التي أصطلح عليها بالدبلوماسية الاقتصادية و التي نعرفها بـــــــ"استخدام الدولة لعواملها السياسية و مواردها الاقتصادية لتحقيق منافع اقتصادية ضمن نشاط دولي ثنائي أو متعدد الأطراف[10].

4. أدوات الدبلوماسية الاقتصادية [11]:

- المؤسسات المالية : مثل صندوق النقد الدولي، البنك العالمي و منظمة التجارة العالمية ؛
- التكتلات الاقتصادية : مثل الاتحاد الأوروبي، التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية نافتا، التكتل الاقتصادي الآسيوي الآسيان، مجلس التعاون الخليجي، الاتحاد المغاربي ؛
- اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف : مثل اتفاق الشراكة الأورومتوسيطية، السوق العربية المشتركة ؛
- وسائل الإعلام: وذلك من خلال الإشهار و الإعلان و الدعاية لمختلف المنتجات من أجل استمالة أذواق المستهلكين ؛
- المنتديات و المعارض الاقتصادية.

5. مهام و أهداف الدبلوماسية الاقتصادية: للدبلوماسية الاقتصادية دور جد هام في الآونة الأخيرة لما لها من آثار على الجانب الاقتصادي و من بين مهامها الترويج للمنتجات في الخارج وجذب الاستثمارات الأجنبية ؛ كما توفر قاعدة بيانات تجارية و التقارير الاقتصادية عن الدولة المستقبلة ؛ بالإضافة إلى إعداد اتفاقيات التجارة والاستثمار لرفع مستوى المنافع الاقتصادية المتبادلة ؛ تسهيل

عمل الوفود التجارية المكلفة بالتفاوض وتسهيل التواصل بين المتعاملين الاقتصاديين للبلدين[12]. أما أهدافها فتتمثل في تعزيز الترابط بين دول العالم اقتصاديا ؛ كما تسعى لتحرير الاقتصاديات الوطنية عن طريق التجارة و الاستثمارات الدولية كما تقوم بتدويل القوى المنتجة ؛ و تعزيز التنمية لصالح جميع الدول[13].

6. نماذج للدبلوماسية الاقتصادية [14] :

- الأسلوب التوحيدي مع الدمج : يتم توحيد العمل الاقتصادي ودمجه في مؤسسة واحدة و هي وزارة الخارجية و التجارة، يؤدي فيه رئيس البعثة دورا موحدا من مستخدميه استراليا، كندا، كوريا، السويد ؛
- الأسلوب التوحيدي بدون دمج : يتم توحيد النشاط الدبلوماسي لكن دون دمج وزارة الخارجية مع الوزارات الاقتصادية، بمعنى أن تشرف وزارة الخارجية على الشؤون الاقتصادية الخارجية إداريا، أما فنيا لوزارة التجارة و الصناعة، من مستخدميه بريطانيا ؛
- الأسلوب السنغافوري : تبقى وزارة الخارجية بعيدة عن العمل الاقتصادي إلى حد كبير فاسحة المجال لمجلس التجارة و مجلس التنمية الاقتصادية تحت إدارة وزارة التجارة و الصناعة للعمل الاقتصادي في الخارج ؛
- الأسلوب التنافسي : يتميز هذا الأسلوب بالغموض نتيجة الصراع المستمر بين وزارة الخارجية و الوزارات الاقتصادية إزاء الصلاحيات ومن يجب أن يدير الأنشطة الاقتصادية في الخارج مما يعيق نشاط الدبلوماسية الاقتصادية في تطوير العلاقات و المصالح الاقتصادية و من مستخدميه الكثير من الدول النامية مثل تايلاند و الهند ؛
- الأسلوب المحايد : هو نموذج إعادة توحيد العمل الاقتصادي في وزارة اقتصادية واحدة وذلك بإنشاء العديد من الملاحق التجارية بالخارج مما يتوجب تخصيص موارد كبيرة وهذا ما يتنافى مع إمكانيات الدول الأقل نموا ؛ ويبقى دور وزارة الخارجية في النشاط الاقتصادي مقتصرا على التسهيل و المساعدة و توفير أرضية لعلاقات أفضل و من مستخدميه الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، ألمانيا.

7. مسار الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر في إطار الاتفاقيات الدولية : بعد محاولات عديدة خاضتها الجزائر في تسيير و تطوير اقتصادها و التي باءت أغلبها بالفشل خاصة بعد انهيار أسعار النفط سنة 1986 تم التفكير في طرق أخرى للخروج من هذه الأزمة بعقد عدة اتفاقيات ثنائية متعددة الأطراف نذكرها على النحو التالي :

- اتفاقيات الجزائر مع الهيئات الدولية : وقعت الجزائر مع المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار بإنشاء الشركة الإسلامية لتأمين الاستثمارات و الائتمان على الصادرات بتاريخ 1995/10/30 [15]. ومع صندوق النقد الدولي و البنك العالمي ما بين 1990 و 1995 من أجل النهوض بالاقتصاد الجزائري خاصة في مجال الاستثمار و قطاع التجارة الخارجية ؛ كما لجأت الجزائر إلى نادي باريس و نادي لندن سنة 1995/1994 ما أجل إعادة جدولة ديونها التي أثقلت كاهلها و أعاقت مسيرة النهوض بالاقتصاد الوطني[16].
- اتفاقيات الجزائر مع أمريكا : وقعت الجزائر مع الولايات المتحدة الأمريكية في 1990/10/17، ومع الأرجنتين سنة 2001 على اتفاقية ترقية و تشجيع الاستثمار، ومع كندا سنة 2000 تضمن الاتفاق على تجنب الازدواج الضريبي و التهرب الجبائي[17].
- اتفاقيات الجزائر مع آسيا : وقعت الجزائر مع كل من كوريا، اندونيسيا، إيران، ماليزيا، طاجكستان اتفاقيات ترقية و حماية الاستثمارات ما بين 1994 و 2017[18]. كما عقدت اتفاقية مع الصين التي تعتبر ممولا هاما للجزائر بقيمة 8.2 مليار دولار سنة 2014 ؛ غير أن الجزائر تتطلع إلى تطوير العلاقات الاقتصادية بينها وبين الصين بحيث لا تقتصر الشراكة على الجانب التجاري فقط، و إنما الاستفادة من تحويل التكنولوجيا و الاستثمارات الصينية بغية تحفيز الاقتصاد الجزائري على الإنتاج لتلبية حاجيات السوق الداخلية و اكتساح الأسواق الخارجية[19]. كما تربط الجزائر و تركيا اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي على الدخل و الثروة الموقع عليها سنة 1994[20].
- اتفاقيات الجزائر مع إفريقيا : اتفقت الجزائر مع جنوب إفريقيا، إثيوبيا، مالي، الموزنبيق، النيجر، نيجيريا على اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي و منع التهرب الضريبي في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة و ترقية و حماية الاستثمارات المتبادلة[21].

- اتفاقيات الجزائر مع الدول العربية : وقعت الجزائر مع كل من البحرين، مصر، الإمارات، الكويت، الأردن، لبنان، عمان، قطر، السودان، اليمن، سوريا، السعودية، ما بين 1990 و 2015 عدة اتفاقيات تضمنت معظمها تجنب الازدواج الضريبي و تشجيع و حماية الاستثمارات المتبادلة[22] ؛ كما وقعت الجزائر على معاهدة إنشاء الاتحاد المغرب العربي في 1989/02/17 و كان من بين أهدافه في الميدان الاقتصادي تحقيق تنمية صناعية و زراعية و تجارية بإنشاء مشروعات مشتركة من شانها أن تعزز التبادل التجاري، كما تم إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار و التجارة الخارجية بتاريخ 10 مارس 1991[23].
- اتفاقيات الجزائر مع دول خارج الاتحاد الأوروبي : وقعت الجزائر مع كل من أكرانيا، سويسرا، سربيا على التوالي سنوات 2004، 2005، 2013 على اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي و ترقية و حماية الاستثمارات[24] ؛ كما لم تكن علاقة الجزائر و روسيا حديثة العهد، فكانت روسيا أول دولة في العالم تقيم علاقات دبلوماسية مع الجزائر المستقلة. فبدأ التعاون التجاري و الاقتصادي بينهما منذ الستينات من خلال تقديم مساعدات كبيرة لإنشاء قاعدة صناعية وطنية و تطوير الاقتصاد. كما وقعتا عام 2001 اتفاق شراكة بين شركة غاز بروم الروسية و شركة سونطراك الجزائرية للتنسيق فيما بينهما على أن يكون التعامل في الأسواق العالمية للغاز بالتعاقدات طويلة الأجل فقط بحيث يتم تحديد الأسعار مسبقا.[25]
- اتفاق الشراكة للجزائر مع الاتحاد الأوروبي : سبق اتفاق الشراكة اتفاقيات التعاون بين الجزائر و المجموعة الأوروبية تضمنت حصول الجزائر على تفضيلات جمركية لصادراتها نحو أوروبا و ذلك في 28 مارس 1963، غير أنه في سنة 1972 رفضت ايطاليا الاستمرار في منح التفضيلات للسلع الزراعية للجزائر، مما جعل هذه الأخيرة تدخل في مفاوضات ثنائية سنة 1972 وانتهت سنة 1978 حيث حصلت الجزائر على مساعدات مالية وجهت معظمها نحو المشاريع المتعلقة بالزراعة و التي من شأنها أن تحسن شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية[26]. بعدها أبدت الجزائر نيتها الدخول في اتفاق الشراكة التي عرفت عدة مراحل كما هو مبين في الجدول الموالي

وبعد مرور خمس سنوات من تطبيق الاتفاقية لم تحقق النتائج المرجوة و المتمثلة في رفع الصادرات و النهوض بقطاع الصناعة مما دفع الجزائر بطلب رسمي يوم 15 جوان 2010 لمراجعة مدة التفكيك الجمركي و الذي دام سنتين بعقد 8 دورات من المفاوضات.[27]

III- انعكاسات الدبلوماسية الاقتصادية على التجارة الخارجية : كانت معظم اتفاقيات الجزائر مع مختلف دول العالم حول ترقية الاستثمارات لما لها من تأثير مباشر على الصادرات بصفة عامة والصادرات خارج المحروقات بصفة خاصة هذا من جهة، كما تضمنت هذه الاتفاقيات كل ما يخص التبادل التجاري بين الجزائر وبقية دول العالم من جهة أخرى ؛ لذا سنحاول معرفة انعكاس الدبلوماسية الاقتصادية على تطور حجم الاستثمارات الواردة ثم على قطاع التجارة الخارجية

1. انعكاس الدبلوماسية الاقتصادية على حجم الاستثمار الأجنبي للجزائر :

يبين الشكل رقم 01 تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر و الوارد للجزائر للفترة 2006-2017 في إطار اتفاقيات ترقية الاستثمارات .

تميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالتذبذب حيث بلغ الاستثمار الوارد إلى الجزائر سنة 2006 إلى 1.88 مليار دولار ليصل إلى 2.754 مليار دولار سنة 2009 ليتراجع سنة 2017 إلى 1.2 مليار دولار. أما الاستثمار الأجنبي الصادر من الجزائر فهو لم يتجاوز 533 مليون دولار سنة 2011، والشكل رقم (1) يوضح ذلك. أما عن أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين 2013 و 2017 فنوردها في الجدول التالي

يبين جدول رقم (2) أن الصين تحتل المرتبة الأولى بقيمة 3.53 مليار دولار، لتحتل سنغافورة المرتبة الثانية بقيمة 3.151 مليار دولار، أما فرنسا و التي لها علاقات قوية مع الجزائر تستثمر سوى 330 مليون دولار

2. انعكاس الدبلوماسية الاقتصادية على حجم التجارة الخارجية للجزائر : أما في الجانب التجاري فكانت انعكاسات الدبلوماسية الاقتصادية على كل من الصادرات و الواردات كما يلي :

- **الصادرات :**

صادرات الجزائر نحو العالم : حسب الجدول (3) يستحوذ الاتحاد الأوروبي على نسب تتراوح ما بين 50.8% و 66.3% من إجمالي الصادرات ما بين 2011 و 2016 ؛ تليها أمريكا الشمالية بأعلى نسبة بلغت 26.7% سنة 2011 لتنخفض تدريجيا لتصل إلى 8.2 % سنة 2015 لتعاود الارتفاع سنة 2016 إلى نسبة 17.2% ؛ لتأتي قارة آسيا من غير الدول العربية في المرتبة الثالثة بنسب تتراوح ما بين 10% و 7.4% لنفس الفترة، ثم تليها كل من دول خارج الاتحاد الأوروبي و أمريكا اللاتينية بنسب 5.9% و 3.7%. لتتضاءل هذه النسب نحو الاتحاد المغربي العربي ب 4.9% كأعلى نسبة، و 1.6% للدول العربية، في حين لم تتجاوز القارة الإفريقية نسبة 0.2% شأنها شأن باقي دول العالم لنفس الفترة.

أما الشكل رقم (2) فهو يوضح العشرين دولة المستوردة للسلع الجزائرية خارج قطاع المحروقات لسنة 2016 في إطار الاتفاقيات المبرمة معها، حيث وجدنا أن دول الاتحاد الأوروبي تستحوذ على الجزء الكبير من صادراتنا خارج قطاع المحروقات غير أنها تعتبر ضئيلة مقارنة لما تطمح إليه الجزائر.

بعدما تطرقنا للتوزيع الجغرافي لصادراتنا سنحاول الغوص أكثر لمعرفة التركيب السلعي لها ؛ حيث بلغ مؤشر تنوع صادرات الجزائر 0.81 سنة 2016[28] حيث كلما اقترب من 1 دل على تركز صادرات الجزائر على سلعة واحدة وهذا ما يوضحه الشكل الموالي

حيث نجد الصادرات خارج المحروقات التي تسعى الجزائر من خلال دبلوماسيتها الاقتصادية رفعها، لم تتجاوز قيمتها 2582 مليون دولار أي بنسبة 4.1% من إجمالي الصادرات. و إذا ما حولنا معرفة السلعة التي تساهم بشكل واضح في صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات يوضح لنا الجدول ذلك.

حيث نجد أن نسبة مساهمة منتجات نصف المصنعة تراوحت ما بين 59.23% سنة 2005 و 74.21 % سنة 2016 وهذا راجع بالأساس للاستثمار الأجنبي الذي تطرقنا له في بداية الذي ينشط في قطاع النفط و الغاز ؛ حيث نجد أغلب السلع نصف المصنعة لسنة 2017 من المذيبات النفتا بقيمة 530 مليون دولار و غاز الأمونيا بقيمة 341.7 مليون دولار و الأسمدة بقيمة 323.7 مليون دولار[29] .

- **الواردات :**

واردات الجزائر من العالم : حسب الجدول رقم (5) يبقى الاتحاد الأوروبي في المرتبة الأولى بنسب تنحصر بين 47.7% و 52.3% لتتقدم آسيا للمرتبة الثانية بنسب تتراوح ما بين 20.9% و 25.9% حيث ساهمت واردات الجزائر من الصين برفع هذه النسب ؛ لتبقى النسب متقاربة بالنسبة للدول الأوروبية الأخرى و الأمريكيتين المنحصرة بين 8.9% و 4.5% ؛ لتعرف وارداتنا انخفاضا كبيرا باتجاه اتحاد المغرب العربي و الدول العربية بنسب لا تفوق 4.4% رغم الاتفاقيات التي تجمعها و قرب المسافة وتشابه الثقافة ؛ لتبقى القارة الإفريقية في ذيل الترتيب التي لم تتعدى 1.5% في أحسن الأحوال.

وكما هو ملاحظ كذلك من خلال الشكل رقم (3) أن حجم وارداتنا في تزايد مستمر حيث عرف الميزان التجاري عجزا بلغ سنة 2016 17063 مليون دولار لسببين : إلغاء القيود الجمركية وفق الاتفاقيات المبرمة ؛ و ارتفاع فاتورة استيراد معدات الإنتاج من أجل النهوض بالقطاع الصناعي.

3. مناقشة النتائج : من خلال ما تطرقنا إليه سابقا حول الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر و تحليلنا لمختلف الإحصائيات حول التجارة الخارجية و الاستثمار الأجنبي المباشر يتضح لنا :

- قامت الجزائر بعدة اتفاقيات مع مختلف الدول المتقدمة و النامية على حد سواء في مجال الاستثمار منذ مدة طويلة و أنشأت على إثرها عدة مؤسسات لضمان و تسيير الاستثمار الأجنبي بالإضافة إلى سن عدة قوانين وتشريعات من أجل جلب

الاستثمارات الأجنبية ؛ غير أن النتيجة في الواقع كانت غير كافية، حيث عرف الاستثمار الأجنبي المباشر تذبذبا مستمرا خلال الفترة 2006-2017، حيث بلغ أعلى قيمة له سنة 2009 مبلغ 2.75 مليار دولار ليعرف انخفاضا متواصلا بلغ إلى 1.2 مليار دولار سنة 2017 بسبب ضعف الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر.

- أما إذا تحدثنا عن مصادر هذه الاستثمارات نجد أن مخزون الاستثمارات الأوروبية للفترة 2007-2017 بلغ فقط نحو 8.2 مليار دولار رغم اتفاق الشراكة المنعقد بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي والذي ضم ضرورة قيام الاتحاد الأوروبي بالاستثمار في الجزائر، لكن ضعف الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر جعل هذه الأخيرة لا تستطيع أن تضغط على الاتحاد الأوروبي لكي يضاعف استثماراته في الجزائر، لتبقى الجزائر الوجهة المفضلة لأوروبا كسوق هامة لمنتجاتها على حساب الاستثمارات التي تنهض بقطاع الصناعة و التجارة ؛ وكذا الحال بالنسبة لمخزون الاستثمارات الصينية التي بلغت 3.53 مليار دولار لنفس الفترة لتتذيل الولايات المتحدة الأمريكية الترتيب بعد الصين و الدول العربية بقيمة مخزون استثمارات بلغت 127 مليون دولار[30] هذا من جهة، ومن جهة أخرى لم تتعدى استثمارات الجزائر بالخارج 533 مليون دولار سنة 2011 وهذا كله راجع لضعف الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر في إقناع الدول الأجنبية و العربية لاستقطاب الاستثمارات الجزائرية ؛ وما يؤكد لنا ضعف الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر أيضا فإنه من غير المعقول أن يستثمر الأوروبيون و الأمريكيون أموالهم في الجزائر ذات دبلوماسية اقتصادية ضعيفة في إيجاد أسواق لمنتجاتهم مع ما يحققه لهم الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية في حالة الاستثمار بهما من أسواق جديدة و كبيرة وبالتالي زيادة فرص التصدير.

- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليل الواردات في المدى القصير و زيادة الصادرات خاصة الصادرات خارج المحروقات في المدى الطويل ؛ غير أن ضعف الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر انعكس سلبا في تقليل الواردات بل هي في تزايد مستمر بسبب الاتفاقيات المبرمة من طرف الجزائر مع مختلف الدول و القاضية إلى رفع مختلف القيود الجمركية و غير الجمركية على التبادل التجاري لترتفع وارداتنا إلى 45.9 مليار دولار سنة 2017 مسجلة عجزا في الميزان التجاري قدره 11.19 مليار دولار. أما بالنسبة للصادرات خارج المحروقات فإنها لا تتعدى 2% وذلك بسبب فشل الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر في توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها إلى قطاعات أخرى غير قطاع الطاقة، حيث نجد نسبة صادرات المنتجات نصف المصنعة في قطاع الطاقة فاقت 73% سنة 2017 وبالتالي عدم القدرة على رفع الصادرات خارج المحروقات.

- عند تتبعنا لتوزيع الصادرات و الواردات اتضح لنا أن الجزائر ترتبط ارتباطا قويا مع السوق الأوروبية، حيث بلغت صادراتنا الإجمالية اتجاه الاتحاد الأوروبي نسبة تفوق 65% و وارداتنا منه تتجاوز نسبة 50% مما يؤكد لنا ضعف الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر في تنويع شركائها التجاريين، وخير دليل على ذلك نسبة توزيع صادراتنا و وارداتنا مع الدول النامية بصفة عامة و الدول العربية بصفة خاصة و التي لم تتجاوز نسبة 1.6% للصادرات و نسبة 4.4% للواردات ؛ وعليه فإن دبلوماسية الاقتصادية للجزائر تتأثر ولا تؤثر.

IV- الخلاصة :

ما يمكن قوله عن الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر أنها حققت نتائج سلبية على قطاع التجارة الخارجية، و لم تنجح في رفع صادراتنا خارج المحروقات و هذا ما جاء عكس الفرضية ؛ بل أصبحت الجزائر سوقا واسعة للسلع الأوروبية و الصينية بصفة أساسية. و من أسباب ضعف الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر نوردها في النقاط التالية :

- غياب إستراتيجية واضحة لتسيير الاقتصاد الجزائري بسبب عدم جدية المسيرين ؛
- تهتم الجزائر بالدبلوماسية التقليدية على حساب الدبلوماسية الاقتصادية من خلال تضييق عمل المفاوض الجزائري وتغليب الطابع السياسي و الأمني على حساب الطابع الاقتصادي وهذا ما انطبق على اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية ؛
- عدم دقة المعطيات المقدمة خاصة المعطيات الإحصائية مما أفقد مصداقية الملف الجزائري دوليا ؛
- عدم استقرار الأطر المؤسساتية و التشريعية ؛
- الأوضاع الأمنية التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات.

من خلال هذه الأسباب التي ذكرناها نستنتج أن الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر تندرج تحت نموذج الدبلوماسية الاقتصادية التنافسية في تسيير مصالحها الاقتصادية مع العالم الخارجي.

ومن أجل أن تحقق الجزائر آثار إيجابية للدبلوماسية الاقتصادية على قطاع التجارة الخارجية بصفة عامة و الصادرات خارج المحرقات بصفة خاصة عليها أن :

- تتجاوز العلاقات التجارية المحضة و العمل على استقطاب الاستثمارات الأجنبية في مجالي الصناعة و الزراعة من أجل تقليل الواردات في المدى القصير و رفع الصادرات في المدى الطويل ؛
- إعادة توجيه اتفاق الشراكة بما يضمن التنوع للاقتصاد الجزائري ؛
- الاعتماد على الذكاء الاقتصادي ؛
- المرافقة الدبلوماسية للمتعاملين الجزائريين في مجال التصدير من خلال إبرام اتفاقيات لتسهيل الدخول للأسواق العالمية بصفة عامة و الأسواق الإفريقية بصفة خاصة ؛
- على الجزائر رفع استثماراتها في القارة الإفريقية ولا تهتم بالجانب الأمني فقط.

- ملاحق:

الجدول رقم(1) : مسار اتفاق الشراكة الأوروجزائرية

اسم المرحلة	تاريخ المفاوضات	أهم ما جاء في كل مرحلة
المرحلة التمهيدية	ما بين 1994-1996	عقد بالتناوب 4 جولات تضمنت تبادل المعلومات و الإعلان عن اتفاقية برشلونة
مرحلة المفاوضات المعمقة	4-5 مارس 1997 ما بين 17 أفريل 2000 و 3 ماي 2001	التقاء وفدي من الخبراء لكلا الطرفين و لم يتم التوصل إلى نتائج واضحة لتنقطع لمدة 3 سنوات بسبب : التنازلات بخصوص الجانب الفلاحي و الحقوق الجمركية ؛ تخوف الجانب الأوروبي من الأوضاع الأمنية في الجزائر ؛ طلب الجزائر بضرورة حصولها على مساعدات مالية للنهوض بالجهاز الإنتاجي ؛ توسيع إطار التعاون الاقتصادي ليشمل جوانب الإنتاج و لا يقتصر على التبادل فقط ؛ طلبت الجزائر من الاتحاد الأوروبي على أن تكون إجراءات رفع الحماية مدروسة بسبب صناعتها الناشئة و هذا ما لم يأخذه الجانب الأوروبي بعين الاعتبار. تم عقد 17 جولة بعد جهد من المفاوضات مبنية على أساس تحرير التجارة خارج المحروقات
المرحلة النهائية	22 أفريل 2002 سبتمبر 2005	التوقيع رسميا على اتفاق الشراكة دخول الاتفاقية حيز التنفيذ

- **المصدر:** - نادية بلورغي (2014)،**تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأورومتوسطية-دراسة حالة الجزائر**-،مذكرة ماجستير علوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، الجزائر : جامعة محمد خيضر بسكرة، ص ص 189-191
- - بن سمينة عزيزة (2011)، **الشراكة الأوروجزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي و التنمية المستقلة**، مجلة الباحث 9(9)، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص 152.
- M.Belattaf , B.Arhab-(2003) **le partenariat Euro-Med et les accord d'associations des pays du Maghreb avec l'UE**, colloque international sur la coopération Euro-méditerranéenne, Université de Tlemcen, pp14-15 Algérie :

الشكل (1) : تطور الاستثمار الأجنبي الصادر و الوارد للجزائر للفترة 2006-2017 (مليون دولار)

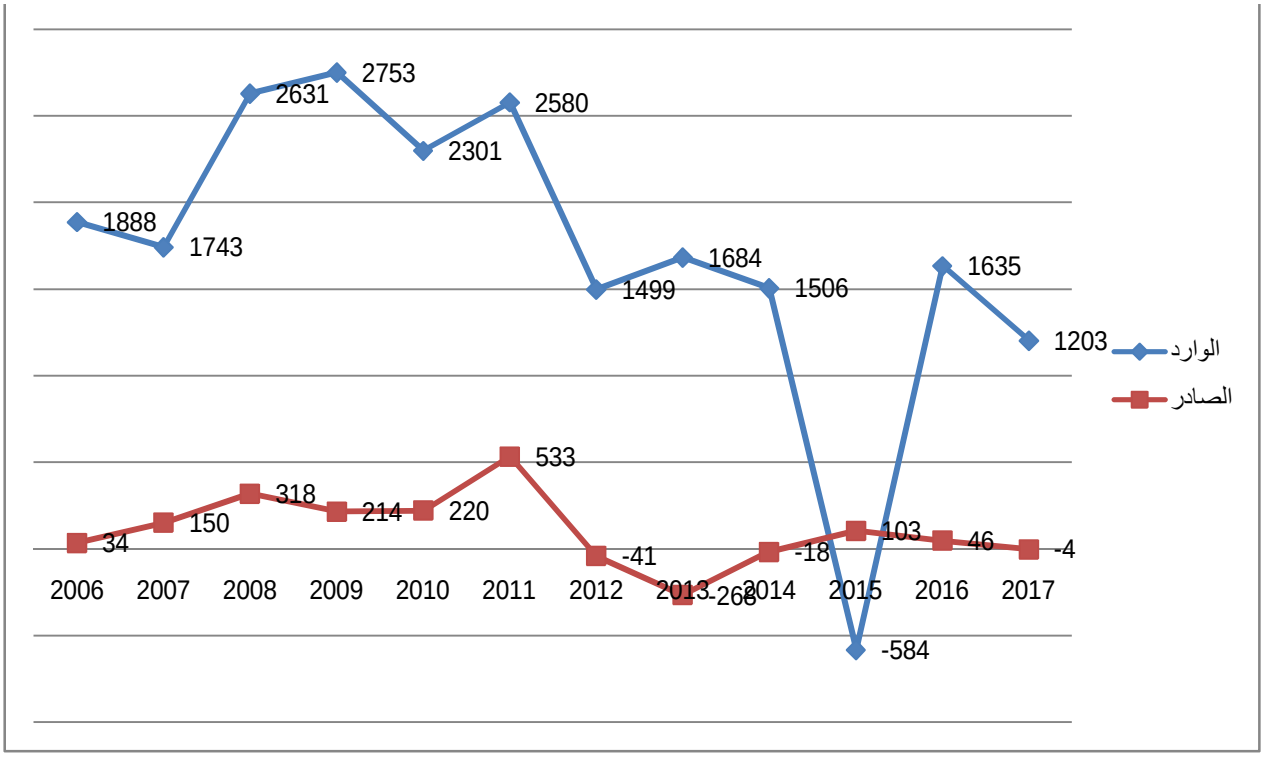

المصدر : من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Excel للبيانات المتحصل عليها من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات (2018)، **ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، نشرة ضمان الاستثمار، العدد 2، ص 13، على الخط : http://dhaman.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2018/07/Issue-2-2018.pdf (تاريخ الزيارة 2019/03/16).

الجدول رقم (2) : أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين 2013-2017

الدولة	قيمة الاستثمار(مليون دولار)
الصين	3539
سنغافورة	3151
اسبانيا	2565
تركيا	2313
ألمانيا	380
جنوب إفريقيا	350
فرنسا	330
سويسرا	330
إيطاليا	232
المملكة المتحدة	212
أخرى	892

المصدر : نفس المرجع والصفحة.

الجدول رقم (3) : توزيع صادرات الجزائر حسب المناطق (%)

التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الاتحاد الأوروبي	50,8	55,3	63,5	64,2	66,3	57,4
دول خارج الاتحاد الأوروبي	5,9	4,6	3,7	4,4	5,4	4,9
أمريكا الشمالية	26,7	22,1	13,7	10,1	8,2	17,2
أمريكا اللاتينية	5,8	5,9	5	5,1	4,9	6,6
آسيا	7,4	7,7	8,5	10	8,7	7,9
دول المغرب	2,2	2,9	4,1	4,9	4,5	3,9
الدول العربية	1,1	1,3	1,2	1	1,6	1,3
إفريقيا	0,2	0,1	0,2	0,2	0,2	0,2
باقي دول العالم	0,1	0	0,1	0	0,2	0,6

المصدر : المغرب العربي، **التبادل التجاري للجزائر**، على الخط : http://www.umaghrebarabe.org/sites/default/files/Commerce%20des%20pays%20par%20partenaires_1.pdf (تاريخ الزيارة 2019/02/23).

الشكل (2) : تطور الميزان التجاري للجزائر(مليون دولار)

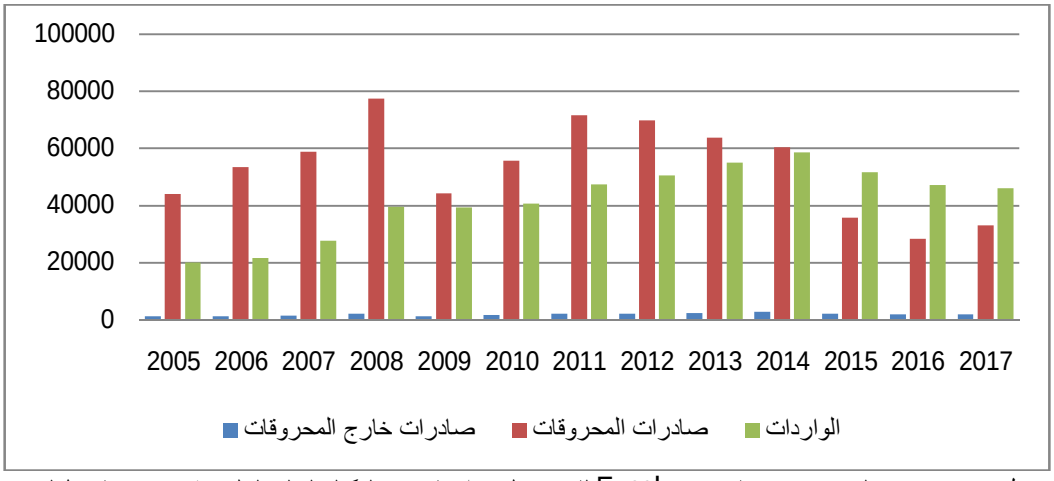

المصدر : من إعداد الباحثة باعتماد على برنامج Excel للبيانات المتحصل عليها من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، على الخط : www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur (تاريخ الزيارة 2019/01/15).

الجدول رقم(4) : تطور مساهمة السلع نصف المصنعة في الصادرات خارج قطاع المحروقات (مليون دولار)

نوع السلعة	2005	2010	2015	2016*	2017*
منتجات نصف مصنعة	651	1056	1278	1321	1384
باقي السلع **	448	470	785	459	506
إجمالي الصادرات خارج المحروقات	1099	1526	2063	1780	1890
نسبة صادرات السلع نصف المصنعة إلى إجمالي الصادرات خارج المحروقات(%)	59,23	69,2	61,95	74,21	73,22

Evolution du commerce extérieur de L'Algérie par groupes d'utilisation (période : 2005- source : 2015), sur line : http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/Serie.pdf (visiter le 04/03/2019).

*cnis(2017), **Statistiques du commerce extérieur de L'Algérie,** sur line http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/Année%202017.pdf, (visiter le 04/03/2019)

** باقي السلع متمثلة في : مواد غذائية، مواد أولية، معدات صناعية، معدات فلاحية، مواد استهلاكية غير الغذائية.

الجدول رقم **(5)** : توزيع واردات الجزائر حسب المناطق(%)

التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الاتحاد الأوروبي	52,1	52,3	52,2	50,7	49,3	47,7
دول خارج الاتحاد الأوروبي	5,5	8	7	7	7,3	6,8
أمريكا الشمالية	5,1	4,5	5	5,7	6,4	6
أمريكا اللاتينية	8,9	7,5	6,5	7,2	6,2	6,6
آسيا	21,1	20,9	21,2	23,2	24,1	25,9
دول المغرب	1,5	1,6	1,9	1,3	1,3	1,5
الدول العربية	3,7	3,1	4,4	3,3	3,7	4,1
إفريقيا	1,2	1,5	1,1	0,8	0,7	0,5
باقي دول العالم	0,9	0,8	0,7	0,9	1	0,9

المصدر : المغرب العربي، **التبادل التجاري للجزائر**، نفس المرجع السابق

- الإحالات والمراجع :

[1] S.J.V Moons ; Remco Boer(2014) , **Economic diplomacy, product characteristics and level of development,** International Institute of social Studies of Erasmus University, the Hague**,** the Netherlands, p p 9-22. Online : www.etsg.org/ETSG2014/Papers/105.pdf (visited 19/02/2019)

[2] Jean-Louis CARRERE(2014), **la diplomatie économique, Nouvelle frontière, de la politique Française,** revue Geoeconomie N^{0}70, Edition Choisel, pp 17-18, en line : www.cairn.info/revue-geoeconomie-2014-3-page-9-htm (vue 19/02/2019)

[3] Balazs Ujvari (2017), **European Economic Diplomacy : What Role for the EIB ?** Security Policy Brief, N^0 88, p p 1-5, Online : www.egmontinstitute.be/content/uploads/2017/06/SPB88.pdf.?/type=pdf (visited 19/02/2019)

[4] بن لخضر محمد العربي، يعقوب أسماء (2016)، **تقييم دور الدبلوماسية الاقتصادية في دعم الأمن الغذائي – مع إشارة لاتفاق الشراكة الأوروجزائرية-** مجلة البشائر الاقتصادية، 2(4)، الجزائر : جامعة بشار، ص 142، على الخط : www.asjp.cerist.dz/en/article/11820 (تاريخ الزيارة 2019/02/19).

[5] ياحي مريم (2018)، **الدبلوماسية الاقتصادية كأداة لتنشيط الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية**، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية 11(3)، الجزائر : الجزائر، ص 99، على الخط : www.asjp.cerist.dz/en/article/68648 (تاريخ الزيارة 2019/02/19).

[6] آمال حالي(2018)، **دروس التجربة الاندونيسية في توظيف الدبلوماسية من اجل تعزيز التنويع الاقتصادي –دراسة في مقاربة المشروع الإطار لتسريع و توسيع التنمية الاقتصادية في اندونيسيا 2011-2025**، مجلة العلوم القانونية و السياسية 9(17)، الجزائر : جامعة الوادي، ص ص 837-846، على الخط : www.asjp.cerist.dz/en/article/33863(تاريخ الزيارة 2019/02/19).

[7] سهيل حسين الفتلاوي (2011)، **الموجز في القانون الدولي العام**، الطبعة الثانية، عمان : دار الثقافة، ص 295.

[8] إبراهيم أحمد خليفة(2007)، **القانون الدولي –الدبلوماسي و القنصلي-**، الأزاريطية : دار الجامعة الجديدة للنشر، ص ص 7-9

[9] سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 298-303.

[10] ياحي مريم، مرجع سبق ذكره، ص 94.

[11] فاتح النور رحموني(2017)، **الدبلوماسية الاقتصادية في السياسة الدولية-آلية تعاونية أم استغلالية** ؟ مجلة دراسات حول الجزائر و العالم 2(6)، الجزائر، ص ص 208-209، على الخط : www.asjp.cerist.dz/en/article/18429 (تاريخ الزيارة 2019/02/19).

[12] لؤي يحي الإرياني(2014)، **الدبلوماسية الاقتصادية**، على الخط : www.alestethmar.net/news.php?id=23649 (تاريخ الزيارة 2019/02/19).

[13] عبد السلام مخلوفي، أسماء عياط (2018)، **الذكاء الاقتصادي كوسيلة لإنجاح عمل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية**، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية 5(10)، الجزائر : جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، ص ص 137-138. على الخط : www.asjp.cerist.dz/en/article/74780 (تاريخ الزيارة 2019/20/19).

[14] يوسف صديقي (2015)، **إستراتيجية العمل الدبلوماسي الاقتصادي المغربي-توسع المجال و تعدد الفاعلين-** مجلة سياسات عربية، العدد 12 المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات، على الخط : www.platform.almanhal.com/Files/2/56832 (تاريخ الزيارة 2019/02/23).

[15] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **اتفاقات و اتفاقيات**، على الخط : http://www.andi.dz/index.php/ar/cadre-juridique/accords-conventions، (تاريخ الزيارة 2019/02/05).

[16] شرع نورة (2011)، **سياسات إصلاح التجارة الخارجية و أثرها على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجستير تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، ص ص 83-91.

[17] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مرجع سبق ذكره.

[18] نفس المرجع السابق.

[19] الإذاعية الجزائرية (2015)، **العلاقات الجزائرية الصينية : نحو إقامة علاقة رابح رابح و تجاوز العلاقة التجارية المحضة**، على الخط : www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150427/38461 (تاريخ الزيارة 2019/02/04).

[20] الأمانة العامة للحكومة(2014)، **الجريدة الرسمية الجزائرية**، العدد 65، ص 5.

[21] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **اتفاقات و اتفاقيات**، مرجع سبق ذكره.

[22] نفس المرجع السابق.

[23] قسم البحوث و الدراسات (2004)، **اتحاد المغرب العربي، الأهداف و الهيكل التنظيمي**، على الخط : www.aljazeera.net/hom/print (تاريخ الزيارة 2019/02/05).

[24] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **اتفاقات و اتفاقيات**، مرجع سبق ذكره.

[25] ليونيد الكسندروفيتش (2006)، **علاقات روسيا و الجزائر تؤرق الآخرين**، على الخط : www.albayan.ae/opinions/2006-09-22-1.871057 (تاريخ الزيارة 2019/01/29).

[26] فيصل بهلول (2012)، **التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية و الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية**، مجلة الباحث 11(11)، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص 114.

[27] للاطلاع أكثر على ما جاء في الاتفاق راجع كلمة وزير التجارة (2012)، **يوم تحسيسي و إعلامي حول المخطط الجديد لتفكيك التعريفة الجمركية مع الاتحاد الأوروبي**، فندق شيراطون، الجزائر، ص ص 2-6، على الخط :
http://www.mincommerce.gov.dz/seminaire/semn280812/allocministr (تاريخ الزيارة 2015/03/29)

[28] التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2018)،**الفصل الثامن التجارة الخارجية في الدول العربية**، ص 159، على الخط :
https://www.amf.org.ae/ar/content0-2018-الموحد-العربي-الاقتصادي-التقرير/ (تاريخ الزيارة 2019/02/20)

[29] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **الصادرات من غير المحروقات حسب مجموعة المستخدمين للفترة 2017**، على الخط :
http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique (تاريخ الزيارة 2019/01/15).

[30] سمية يوسفي، **أوروبا تتموقع في الجزائر**، جريدة الخبر، على الخط : www.elkhabar.com/press/article/144313 (تاريخ الزيارة 2020/01/08)

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

نورة شرع ، عبد الرزاق مولاي لخضر ، أحمد لعمى (2020)، **دور الدبلوماسية الاقتصادية في قطاع التجارة الخارجية للجزائر** ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 7 (العدد 1)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص. ص 351-364.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـــ **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (**CC BY-NC 4.0**)**.

المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (**CC BY-NC 4.0**)**.

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.
Algerian Review of Economic Development is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license** (CC BY-NC 4.0).